



مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

أكبر عملية تلاعب مالي في التاريخ البشري

د. زهير جمعة المالكي



سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرٌ ربحيٌّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٍّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا معقدة تمّم الحقلين السياسي والأكاديمي.

ملاحظة:

الآراء الواردة في المقال لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2020

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

أكبر عملية تلاعب مالي في التاريخ البشري

د. زهير جمعة المالكي *

1. المقدمة

من لا يفهم التاريخ أو لا يستطيع فهمه؛ فلن يفهم الحاضر، ومن يُنكر حقائق التاريخ؛ فهو بالضرورة مُنكر لحقائق الواقع؛ حتى وإن لم يُصرِّح بذلك. يقول ابن خلدون: «إن التاريخ في ظاهره لا يزيد عن الإخبار، ولكن في باطنه نظر وتحقيق»، فالشعوب التي لا تقرأ التاريخ تبقى أبد الدهر تابعة ومُهَدَّدة، لا تعي من حقيقة الواقع إلا الظاهر، ولا تتمكن من بناء المستقبل». ولعلّ أبلغ وصف لأهمية التاريخ جاء على لسان الرئيس الأمريكي «هاري ترومان» عندما قال: «المستقبل هو ما لم نعرفه من التاريخ».

نسوق هذه المقدمة لنتناول أكبر عملية «تلاعب مالي» تعرض لها العالم عبر تاريخ البشرية الطويل، وهي عملية استبدال الذهب بالدولار الأمريكي التي أصابت الاقتصاد العالمي في الصميم وحطمت النماذج التقليدية للأنظمة المالية والتي كان خلفها رجل واحد هو «هنري كيسنجر»؛ تلك العملية التي يحلو للبعض أن يسميها أكبر عملية نصب في التاريخ ولكنها في الحقيقة لم تكن كذلك فالنصب بصورة عامة يعرف بأنه «الاستيلاء على مال منقول مملوك للغير باستخدام احدي وسائل التديليس المنصوص عليها في القانون بنية تملكه». أو «الاستيلاء على شيء مملوك، بطريقة احتيالية بقصد تملك ذلك الشيء»؛ وهذا التعريف لا ينطبق على الحالة التي نحن أمامها التي هي عملية تلاعب تجارية فرضتها عوامل القوة والضعف في الميزان السياسي والتجاري قام من خلالها رجل واحد باستغلال الظروف العالمية من أجل تغيير القوالب المالية العالمية التي كانت سائدة.

ولنتعرف على القصة وكيف نجح اللاجئ اليهودي الألماني المولد والحاصل على شهادة الدكتوراه من جامعة هارفارد في العلوم السياسية أن يهدم المبادئ التي عمل على وضعها أشهر علماء الاقتصاد في القرن العشرين جون كينز البريطاني وهنري وايت الأمريكي. وكيف استطاع ثعلب السياسة الأمريكية أن يوظف العامل النفسي لدى العرب وفكرة التضامن العربي لإقناعهم في الاشتراك في «لعبته التاريخية» عبر خلق خرافة «رغبة الملك فيصل في الصلاة في المسجد الأقصى» وقطع النفط عن دول الغرب خلال حرب «تشرين» 1973. وفي سياق السرد سنحاول الإجابة

* أستاذ القانون العام في كلية الحقوق - المملكة الاردنية.

عن الأسئلة الآتية: ما معنى النظام المالي العالمي؟ معنى قاعدة الذهب؟ معنى بریتون وودز؟ ما دور الصراع بين عائلتي روتشليد وعائلة روكفلر؟ كيف تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من أن تصبح قائدة العالم اقتصادياً؟ ما معنى «صدمة نيكسون»؟ من كان وراء حرب تشرين 1973؟ ما دور السعودية والدول العربية في ظهور مصطلح «البترو دولار»؟ لماذا صمت العالم على عملية التلاعب؟ ولنبداً القصة من البداية.

2. مراحل تطور النظام النقدي العالمي

النظام النقدي العالمي هو عبارة عن مجموعة الآليات والتطبيقات العملية الخاصة بمختلف الهيئات المالية التي تمكّن من تحويل العملة باعتبارها وسيلة صرف لدولة ما مقابل عملة لدولة أخرى؛ وعليه تتم المبادلات التجارية للسلع والخدمات بين الدول، ويعرّف بأنه مجموعة الطرق التي تحدد كيفية التسديد، والتوظيف، والقروض، والاستثمارات بين مختلف الدول اعتماداً على أسعار الصرف للعملة ويربط هذا النظام دول الشمال بدول الجنوب السائر في طريق النمو، وذلك عبر عمليات الاقتراض والإقراض... وإن هذا يعدُّ من علامات ظاهرة العولمة⁽¹⁾، ويعرف بأنه مجموعة القواعد، والأهداف، والأدوات، والتسهيلات، والمنظمات للتأشير على المدفوعات الدولية⁽²⁾، ويعرّف كذلك يعرف النظام النقدي العالمي بأنه: «هو مجموعة القواعد والآليات والتنظيمات التي تتكفل بتصرف أمور العلاقات النقدية بين الدول على نحو يدعم فعالية التجارة متعدد الأطراف»⁽³⁾.

1-1. مرحلة نظام قاعدة الذهب

ظهرت النقود خلال عمليات التبادل التجاري الذي تطوّر من عمليات المقايضة، أي مواجهة سلعة بسلعة، أو بسلع أخرى، التي تحولت في العلاقات بين الدول إلى ما يسمى «النقود السلعية»، وهي عملية إعطاء المعادن النفيسة مقابل السلع في العمليات التجارية بين الدول، وأطلق على هذه المرحلة اسم «مرحلة الرأسمالية التجارية» حيث بدأت مرحلة تراكم الكميات الضخمة من المعادن النفيسة وعلى وجه الخصوص الذهب والفضة وأصبحت تلك الكميات أساس النظام الذي عرف لاحقاً باسم «قاعدة الذهب» في مرحلة الثورة الصناعية في أواخر القرن الثامن عشر وطوال القرن التاسع عشر. في عام 1690، تعرّض الأسطول البحري البريطاني إلى هزيمة كبيرة من قبل

1- شوقي طارق، مذكرة شهادة الماجستير، جامعة الحاج لخضر كلية الاقتصاد، 2009، ص: 2.

2 - صبحي تادريس قريصة، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية بيروت، 1984، ص: 14.

3 - سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير الدار المصرية اللبنانية القاهرة، 1999، ص: 161.

الأسطول الفرنسي في معركة «بيتشي هيد»، وعندما أراد الملك ويليام الثالث إعادة بناء الأسطول واجهته مشكلة عدم توفر المال اللازم؛ لذلك اضطره إلى اللجوء إلى أن يعيد بناء الأسطول البريطاني من جديد، لكن لم يكن يمتلك المال اللازم لذلك. اضطر الملك المفلس للجوء إلى كل من «جون هويلن»، و«وليم باترسون» اللذين عملا على إنشاء «بنك أوف إنجلترا»، وتم منح البنك أرصدة الحكومة حصراً. وأصبح البنك هو الجهة الوحيدة ذات المسؤولية المحدودة التي تسمح بإصدار أوراق نقدية. وتم توفير 1.2 مليون جنيه إسترليني في 12 يوماً. نصف هذا المبلغ كان يستخدم لإعادة بناء البحرية.

أما في الولايات المتحدة ولمواجهة مشكلة الدين الوطني قام «ألكسندر هاميلتون» وزير المالية بتأسيس «بنك أمريكا الشمالية». بدأت قاعدة الذهب في الانتشار في الثلث الأول من القرن التاسع عشر باتخاذ بريطانيا لها كقاعدة نقدية بقانون صدر في 1819، وأصبح ساري المفعول في سنة 1821. وبحلول عام 1870 لحقت بها بعض الدول الأخرى مثل ألمانيا، وفرنسا، والولايات المتحدة حتى جاء عام 1900 الذي أضحى فيه جميع الدول تقريباً تأخذ بقاعدة الذهب باستثناء الصين والمكسيك اللتين فضلتا قاعدة الفضة.

في ظل قاعدة الذهب ظهرت ثلاثة أنظمة للتداول هي:

- 1.** قاعدة المسكوكات الذهبية وعرف كنظام للتداول الذهب كمسكوكات ذهبية بين الأفراد وتحتوي كل وحدة نقدية على وزن محدد من الذهب يكون مساوياً لقيمتها الاسمية⁽⁴⁾.
- 2.** قاعدة السبائك الذهبية في ظل هذا النظام تظل النقود مرتبطة بالذهب ويجوز تحويل أوراق البنكنوت إلى سبائك ذهبية بقدر معين ولكن لا يتم تداول المسكوكات في السوق، بل السلطات النقدية تقوم بشراء ما يعرض عليها من الذهب بسعر ثابت حتى لا ترتفع قيمة الذهب، وتصدر بالمقابل أوراق نقدية بقيمة هذا الذهب⁽⁵⁾.
- 3.** نظام الصرف بذهب الذهب حيث إنه بموجب هذا النظام لا تتحدد قيمة الوحدة النقدية لبلد معين على أساس الذهب مباشرة بل ترتبط بنسبة ثانية مع عملة بلد آخر يتخذ نظام السبائك الذهبية قاعدة نقدية له بحيث تكون هناك دولة تابع ودولة متبوعة ويتحدد غطاء العملة

4- محاضرات حنان الجشعم، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، ص: 1، و2.

5- حنان الجشعم، المرجع السابق نفسه، ص: 2.

بصورة عملات أجنبية قابلة للتحويل إلى ذهب أو سندات صادرة عن الدولة الأخرى.

وفي ظل قاعدة الذهب قامت كل دولة بتحديد عملتها بمقدار من الذهب أي معادلة قيمة العملة مع قيمة وزن معين من الذهب الخالص بحيث يمكن مبادلة هذه العملة بالذهب أو العكس بسعر رسمي ثابت بتأريخ كانون الأول 1913، تم تأسيس نظام الاحتياطي الفدرالي الأمريكي وهي المؤسسة التي تحكم وتدير السياسة الاقتصادية في أمريكا؛ ففي تلك المرحلة، كانت بريطانيا أحد أهم مراكز القوة في العالم لتمييزها العسكري، التقني، العلمي، والتجاري على حد سواء؛ لذلك كان الجنية الإسترليني أهم عملة عالمية. ونتيجة للخسائر المادية الهائلة التي تعرضت لها إنجلترا في الحرب العالمية الأولى اضطرت إلى الخروج عن قاعدة الذهب في 21 أيلول 1931، وفي 1933 خرجت الولايات المتحدة بسبب ما عرف لاحقاً باسم «الكساد الكبير». حينما استيقظ الأمريكيون في صباح يوم الخميس 24 تشرين الأول من عام 1929. ويوم الإثنين 28 تشرين الأول، استمرت السوق في الانهيار على الرغم من كل ما جرى والمحاولات اليائسة عديمة الجدوى لإنقاذ الوضع، حتى أنه عطلت خطوط التلغراف والهاتف بين نيويورك وبقية المدن للحد من انتشار الأسعار، وهنا ولأول مرة ظهرت جليلة آثار الاقتراض السهل وسياسة اشترى الآن وادفع لاحقاً، ومن ثم تحول ميكانيكية الحركة إلى الاتجاه المضاد، الانهيار الكامل، وتعاضم الخسائر. وأخذ السوق في التهاوي بلا توقف وبصورة مفرزة أكبر انهيار يصيب سوق الأسهم منذ نشأتها، وقع الجميع بحالة صدمة من هول الكارثة التي حلت عليهم، وتلا ذلك إفلاس الآلاف من البنوك والشركات، وفقد الملايين وظائفهم، وانتشر الفقر بين الناس، واستمر ذلك حتى اندلاع الحرب العالمية الثانية.

في عام 1939، قام دايفيد روكفلر مع إخوانه الأربعة «نيلسون، وجون، ولورنس، ووينتروب»، وصندوق عائلة روكفلر بتمويل دراسات الحرب والسلام لصالح مجلس نيويورك للعلاقات الدولية حيث اجتمع عدد من الأكاديميين الأميركيين قبل اندلاع الحرب العالمية الثانية للتخطيط من أجل إمبراطورية عالمية ما بعد الحرب أو القرن الأميركي بحسب ما سماه لاحقاً هنري لوس، ولوضع مخطط للاستيلاء على كامل الإمبراطورية البريطانية المفلسة، قاموا بتسميتها «مشروع نشر الديمقراطية، والحرية والنمط الأمريكي للتجارة الحرة». شمل مشروعهم الخارطة الجيوسياسية للعالم بكامله، وتضمن التخطيط بشأن كيفية احتلال الولايات المتحدة مكانة الإمبراطورية البريطانية وتحويلها إلى الإمبراطورية المهيمنة كأمم واقعة. كان تأسيس الأمم المتحدة جزءاً مفتاحياً في هذا المخطط؛ ولذلك تبرع الإخوة روكفلر بقطعة أرض في مانهاتن لبناء مقر الأمم المتحدة.

مع اندلاع الحرب العالمية الثانية عام 1939، التي لم تدخلها الولايات المتحدة الأمريكية حتى عام 1942. لقد انتعشت الصناعات الأمريكية التي كانت تزود الماكينة العسكرية للحلفاء بمختلف السلع والبضائع العسكرية والمدنية، ولكن بعد هجوم بيرل هاربور الياباني على الجزر الأمريكية، وتعرض القوافل البحرية الأمريكية التي كانت تنقل البضائع إلى أوروبا لهجمات الغواصات الألمانية أعلنت الولايات المتحدة دخول الحرب إلى جانب الحلفاء.

2-1. مفاوضات كينز - وايت

في غمار الحرب عام 1942 تم عقد لقاءات سرية بين فريق اقتصادي أمريكي بقيادة «هنري وايت» وفريق اقتصادي بريطاني بقيادة عالم الاقتصاد اللورد «جون ماينارد كينز»؛ بهدف التوصل إلى مجموعة خطط ينبغي للنظام النقدي العالمي الجديد أن يركز عليها حيث كان الهدف من هذه المباحثات، إيجاد نظام نقدي دولي لا يجبر الدول المدينة على اتباع سياسات نقدية انكماشية لحل مشكلاتها، ولاسيما عند عجز ميزان المدفوعات. وتأمين القروض للدول التي تعاني من عجز في ميزان المدفوعات، فضلاً عن مراقبة السياسات النقدية للدول التي تعاني من مشكلات اقتصادية.

كان اللورد «كينز» قد سبق له الاشتراك في مفاوضات السلام في مؤتمر فرساي عام 1919، كمثل عن وزارة الخزانة، واعترض على الطريقة التي تعاملت بها قيادات الحلفاء مع ألمانيا المهزومة، وتنبأ بحدوث الحرب ثانية، وعاد إلى إنجلترا ليؤلف كتابه «العواقب الاقتصادية للسلام». بعد ذلك كتب كتابه الأشهر: «النظرية العامة في التوظيف والفائدة والنقود» عام 193، الذي نادى فيه بأن التعافي من الكساد العظيم يبدأ عندما يفقد المسنون في وزارة المالية البريطانية والحكومة الأمريكية وظائفهم؛ لأنهم تشربوا بأفكار الاقتصاد الكلاسيكي العتيقة البالية.

دعا «كينز» وفريقه إلى إنشاء بنك دولي يقوم بطرح عملة دولية سماها «بانكور» بحيث تقوم دول العالم بربط عملتها المحلية بها، وتكون إدارة البنك مستقلة عن أي دولة. أما الدول التي لديها فائض تجاري، فيتوجب عليها زيادة واردتها والدول ذات العجز التجاري يتوجب عليها زيادة صادراتها. يتم المقاصة بين الدول إذا لم يتحقق ذلك تلقائياً؛ بهدف الوصول لتوازن تجاري بين كل الدول. في حال كان هنالك حاجة لزيادة معروض النقد من خلال طباعة بانكورات جديدة. أما هنري وايت فقد طرح فكرة استخدام الدولار الأمريكي كعملة احتياطية مربوطة بالذهب، بحيث يلتزم الفدرالي الأمريكي بتحويل الدولارات إلى ذهب في أي وقت.

3-1. مؤتمر بريتون وودز

في الرابع عشر من تموز من العام 1944، دعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى مؤتمر في مدينة بريتون وودز، الواقعة في ولاية نيوهامبشر؛ من أجل وضع أسس نظام اقتصادي جديد لما بعد الحرب يضمن الاستقرار على الاقتصاد العالمي، ويجول دون تكرار الأخطاء، التي تخلت عقود الزمن بين الحربين العالميتين، وقد استمر ذلك المؤتمر 22 يوماً.

من المضحك أن «هنري وايت» الذي قاد المفاوضات الصعبة لمدة سنتين مع الثعلب الاقتصادي البريطاني «كينز» أبعد عن المشاركة الرسمية في الوفد الأمريكي في البداية، ولم يمنح إلا منصب مستشار في اللجنة الفنية للوفد الأمريكي، ولكن قوة النقاشات التي قادها «كينز» أجبرت الوفد الحكومي الأمريكي على التخلي لهنري وايت عن مقعد القيادة ليقنع الوفود بما يفهم الوفد البريطاني بالتصديق على المعاهدة. فقد لجأ إلى تكتيك رهيب في المفاوضات حيث كان يتهرب من المناقشات العلمية لكينز بادعاء المرض وتجنب ذكر الدولار مطلقاً، كذلك عمد إلى تقديم وعد للاتحاد السوفيتي بتقديم قرض بمبلغ خمسة عشر مليون دولار إذا وافق على المشاركة في المؤتمر للضغط على الدول الأوروبية واستغلال خوفها من المد الشيوعي آنذاك، وركز وايت في النقاشات وفي كتابة الوثائق على عبارة: «عملة قابلة للتحويل للذهب». وبشأن التركيز إلى النقاط المتفق فيها مع كينز، كتجنب إعادة ربط العملات بالذهب وربطها بدلاً من ذلك بعملة جديدة يتحكم بها بنك مركزي دولي جديد، وقام بوضع هيكل لصندوق النقد الدولي، واستعمل آليات كينز في ربط الدول عملاتها بالعملة الجديدة، ولكنه لم يحدد «بالبنكور» العملة الجديدة، التي يريد كينز أن تكون مرجعاً للعملات الأخرى. وكنوع من الإيحاء كرر وايت مقولة إن أمريكا تتمتع بأعظم احتياطي ذهبي للدولار، وتستطيع دعم العملة الجديدة التي يقترحها كينز، دون أي إشارة للدولار بأنه المقصود ليكون هو عملة الاحتياط الجديدة. وفي أثناء ذلك، حرص وايت على إشغال وقت اللجان الفنية بأحاديث ونقاشات وخلافات هامشية لإضاعة الوقت. حتى جاءت اللحظة المناسبة، ففي أحد الاجتماعات الفنية قام مفوض الوفد الهندي فاعترض على عبارة «عملة قابلة للتحويل للذهب» فلجأ وايت إلى الأسلوب الذي يتقنه وذلك بالإيحاء الساحر للمجموعة المتفاوضة بأن المفاوضات الهندي لا يفهم، ثم وبسرعة فتح المجال لأحاديث عامة أو غيرها لإضاعة الوقت ثم لعب على وتر الغرور الإنكليزي فوجه الحديث الفصل لرئيس اللجنة المفوض البريطاني، الذي قال بتأثير إيجاءت وايت عن ذهب أمريكا، فقال «إنها مسألة مُحاسبية، كالدولار مثلاً، ويكفي أن تحوّل المسألة إلى

اللجنة المحاسبية؛» وهنا نطق المفوض البريطاني عن غير قصد بالكلمة السحرية «الدولار» وهذا ما كان يريدته وايت ويخطط له. فقامت اللجنة المحاسبية بأخذ كلام رئيس اللجنة المفوض البريطاني على أنه توجيه رسمي، بلا أي معارضة من الأعضاء، فقاموا بتغيير كل الوثائق الرئيسة وأبدلت عبارة «عملة قابلة للتحويل للذهب» بكلمة الدولار. ونجاح خطة التصديق على المعاهدة كانت تعتمد على أن أعضاء اللجان لا يقرأون، وأنهم أكثرهم تابع لا مستقل، وأن الجميع يتبع كينز، وكينز لم تُعرض عليه المعاهدة إلا في الجلسة الأخيرة، فاضطر أن يصادق عليها ويباركها دون قراءتها، اعتقاد منه بأن أساسها الجوهري لا يختلف عن مقترحه. وما درى هو ولا أحد من الوفود حتى الوفد الأمريكي، ما عدا وايت، أن تلك الجلسة قد توجت الدولار على عرش العملات.

من ناحية أخرى فقد تعرض كينز للإذلال عندما عرض خطته لنظام اقتصادي جديد. فبصفته مندوب دولة تعاني من معضلات كبيرة في تسديد ما بذمتها من ديون خارجية، كان كينز قد اقترح إنشاء «اتحاد المقاصة الدولية»، تكون مهمته تمكين الدولة المدينة من الحصول على ما تحتاج إليه من سيولة أجنبية. ولكن «وايت» بأساليبه في الاقتناع استطاع الحصول على الموافقة على يكون الدولار الذي كان يساوي 35 دولاراً للأوقية الواحدة من الذهب في حينه هي العملة الأساسية وكذلك تأسيس منظمات دولية مهمتها مراقبة عمل النظام النقدي الجديد، وفي العمل على استقرار هذا النظام، وذلك من خلال منح القروض للبلدان، التي تعاني من مشكلات في ميزان المدفوعات. وقد قرر المجتمعون في بريتون وودز إنشاء مؤسستين تحكمان العلاقات الاقتصادية الدولية، هما تأسيس بنك دولي للإنشاء والتعمير من شأنه أن يعمل على استعادة النشاط الاقتصادي، وصندوق نقد دولي من شأنه أن يساعد في استعادة قابلية تحويل العملات والنشاط التجاري متعدد الأطراف، وكان الاتحاد السوفيتي حاضراً في المؤتمر، إلا أنه أدرك نوايا أمريكا المستقبلية، فلم يوقع على الاتفاقية.

3. عالم ما بعد بريتون وودز

كان أول المعارضين على اتفاقية «بريتون وودز» هو الكونغرس الأمريكي الذي حيث اعتبر أعضاء الكونغرس أن تلك الاتفاقية كانت خدعة قام بها الثعلب البريطاني العجوز «كينز» مستغلاً سذاجة «وايت» وعدم خبرته للاستيلاء على الذهب الأمريكي ووجهوا لوايت انتقادات كبيرة قبل أن يدركوا أن «وايت» بذكائه الذي لم يقدره حق قدره استطاع أن يجعل النظام النقدي الدولي بعد الحرب العالمية الثانية على أسس ومبادئ معينة صاغها مؤتمر الولايات المتحدة الأمريكية.

انتهى مؤتمر بيرتون وودز إلى إنشاء صندوق النقد الدولي لغرض تحقيق الأهداف الآتية⁽⁶⁾:

- دعم التعاون النقدي الدولي وتنشيطه.
- تشجيع النمو المتوازن في التجارة الدولية وإزالة الحواجز بأمل تأمين العمالة الكاملة في الداخل وتأمين وثبات سعر الصرف.
- تجنب حروب تخفيض العملات التي تهدف إلى تنشيط الصادرات ودعم المنافسة على المستوى الدولي.
- حرية تحويل العملات بين الدول وإقامة نظام متعدد الأطراف للتسويات الدولية.
- تقديم المساعدات لتصحيح الخلل المؤقت في موازين المنوعات.

واستقر هذا المؤتمر بإنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وقد انحصر اهتمامه في منح قروض ميسرة وطويلة الأجل إلى الأقطار النامية لتمويل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية و لو جزئياً⁽⁷⁾.

خلال الفترة ما بين 1945-1958، سعت الدول إلى جمع الدولارات من أجل شراء السلع الأمريكية التي تحتاجها وكانت الولايات المتحدة ملتزمة بتحويل الدولار إلى ذهب بمقابل أجر لذلك، حيث كانت تحتفظ بثلاثة أرباع مخزون الذهب العالمي، وشهدت الفترة الممتدة من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية حقبة الخمسينات ندرة في الدولار بالنسبة للدول المتحاربة، كذلك نمت صادرات أمريكا للعالم بشكل كبير فقد حققت فائضا في ميزانها التجاري قدر بـ 10 مليارات دولار عام 1947 ولم يكن بوسع الدول الأوروبية تصدير، أي سلعة لأمريكا لأن جهازها الإنتاجي كان معطلاً كلياً تقريباً نتيجة الحرب، وأمام هذا الوضع لم يكن لدى أمريكا سوى اقتراح خطة مارشال والتي عرفت باسم (برنامج الإنعاش الأوروبي) وقد قدمت أمريكا للدول الأوروبية بموجب هذا البرنامج حوالي 13 مليار دولار ما بين (1948-1952). وإن الدول التي حصلت على استقلالها بعد الحرب لم تعاني من مشكلات معقدة في موازين مدفوعاتها، ولم تضطر إلى تخفيض عملتها أو التورط في استدانة خارجية كبيرة وذلك بسبب مرحلة الإنشاء والتعمير التي انشغلت فيها

6- محمد دويدار، أسامة الفولي، مبادئ الاقتصاد النقدي، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية، 2003، ص: 151، و 152.

7- زينب عوض الله أساسيات الاقتصاد النقدي والمصري منشورات الحلبي الحقوقية جامعة الإسكندرية، 2003، ص: 148.

أوروبا بعد الحرب. بعد ثلاث سنوات في عام 1947 تم اعتماد الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة المعروفة بـ «جات» بعد إجراء مفاوضات لتحرير التجارة.

مع بداية عام 1958 بدأت تظهر علامات انخفاض الطلب على منتجات الدول النامية؛ وبالتالي فإن السنوات السعيدة لعالم ما بعد الحرب كانت قد انتهت وزادت في المقابل الثورة التكنولوجية التي أدت إلى الاستغناء عن كثير من المواد الأولية بمواد مصنوعة، وأصبحت الكثير من الدول الأوروبية تنتج المواد الغذائية، فعملت على وضع القيود الجمركية ضد هذه المواد، الأمر الذي أدى إلى ضعف السيولة، ونتيجة لذلك تطور العجز في موازين مدفوعاتها وأصبح يشكل مشكلة خطيرة. وفي هذا الخضم قامت الدول الأوروبية بتخفيض قيمة عملاتها حيث قامت بريطانيا، والسويد، وهولندا بتخفيض أسعار صرف عملتها بنسبة 30 %، ألمانيا 20 %، بلجيكا 12 %، فيما خفضت فرنسا عملتها مرتين الأولى 5 % والثانية 15 % عام 1958. وذلك بغية تشجيع صادراتها وقد لوحظ زيادة في صادراتها بحوالي 60 %؛ مما أدى إلى تحسين موازين مدفوعات الدول الأوروبية وزيادة احتياطاتها النقدية وبموازاة ذلك ظهر نمو العجز في ميزان مدفوعات أميركا تدريجياً ووضع هذا الأمر حدا أمام ندرة الدولار، وأصبح العالم يعرف وفرة الدولار.

أدى توافر الدولار لدى دول الفئاض مع الولايات المتحدة إلى فقدان الثقة في احتياطاتها الدولارية، ومن ثم عمدت إلى تحويل هذا الفائض إلى ذهب مما أدى إلى هبوط مخزون الرصيد الذهبي الموجود في حوزة الولايات المتحدة من 18 مليار دولار إلى 11 مليار دولار خلال المدة ما بين 1960-1970، وأصبحت مستحقات الدول تجاه أميركا تفوق ما لديها من رصيد ذهبي، وسعيًا لمواجهة هذه التداعيات في النظام النقدي الدولي، فقد اتخذ العديد من الإجراءات الفردية والجماعية كان أبرزها الاتفاق على إنشاء (حوض الذهب) عام 1961، وقد اشتمل على البنوك المركزية للولايات المتحدة، وبريطانيا، وبلجيكا، وألمانيا، وهولندا، وسويسرا، وإيطاليا، وقد كان القصد الأساس منه تثبيت أسعار الذهب.

مع بداية عام 1965 بدأت مرحلة التناقضات والصراعات بين المراكز الرأسمالية العالمية فقد بدأت فرنسا تطالب وزارة الخزانة الأمريكية بصرف الدولارات الورقية التي كان يجوزتها ذهباً، وأعقبها موجة عارمة لسحب الذهب من الولايات المتحدة الأمريكية من مختلف دول العالم مما أدى إلى انهيار الثقة بالدولار. في عام 1969 بدأت تعصف بالاقتصاد الأمريكي عدة أزمات أهمها: الركود، وهبوط في سعر الفائدة، وهروب رؤوس الأموال، وعجز تجاري، وتخوف دولي من بيع الدولار

الأمريكي. انخفضت قيمة الدولار مقابل الذهب ووصل الحال لعجز احتياطي الذهب الأمريكي عن تغطية الدولار وفي 9 أيار 1971 رفعت كل من سويسرا (الفرنك)، والنمسا (الشلن) من قيمة عملتهما بنسبة 7.1 %، و5.1 % على التوالي بينما قررت ألمانيا، وهولندا تعويم عملتهما في ذلك الوقت، ثم حدثت العديد من الأحداث والأزمات كان أبرزها الانتكاسة التي شهدتها الإسترليني عامي 1965 و1966.

4. صدمة نيكسون

بعد أن اكتشف العالم أن أمريكا ليس لديها من الذهب ما يُغطي ما تم طباعته من الدولارات، وبتشجيع ومساندة من أرباب البنوك التجارية في «مدينة لندن» ومنهم السير سيغموند واربرغ، إدموند دو روتشايلد، جوسلين هامبرو وغيرهم، من الذين رأوا فرصة إعادة المركز العالمي المالي إلى لندن، قام الرئيس الأمريكي «ريتشارد نيكسون» في 15/6/1971 بإعلان حزمة من الإجراءات لإصلاح الأوضاع إصابت الاقتصاد العالمي بالذهول، وذلك بإقرار مجموعة من قرارات تحت عنوان: السياسات الاقتصادية الجديدة التي تضمنت، وقف تحويل الدولار إلى ذهب، خفض الإنفاق العمومي والمساعدات الاقتصادية الخارجية بنسبة 10 %، وفرض ضريبة على السلع التي تدخل إلى أمريكا سعياً إلى رفع تنافسية السلع الأمريكية. وقد ذكر نيكسون في خطابه بعبارات واضحة وحاسمة إلغاء ذلك نظام الذهب دولار بقوله: «يجب أن نحى نظامنا من هجمات المضاربين الدوليين»، ثم أكمل ليقول إنه قد كلف وزير الخزانة بوقف نظام غطاء الذهب بالدولار أو أي أصول أخرى وكلفته بإنشاء نظام مالي جديد. أي إن الدولار سيعوم؛ أي ينزل في السوق تحت المضاربة وسعر صرفه يحدده العرض والطلب، ولم تتمكن أي دولة من الاعتراض أو إعلان رفض هذا النظام النقدي الجديد لأن هذا الإعتراض سيعني حينها أن كل ما خزنته هذه الدول من مليارات دولارات في بنوكها سيصبح ورقاً بلا قيمة وهي نتيجة أكثر كارثية مما أعلنه نيكسون. قال نيكسون في حينها «يجب أن نلعب اللعبة كما صنعناها، ويجب أن يلعبوها كما وضعناها».

وبعد هذه القرارات الأمريكية شهدت الأسواق العالمية اضطرابات كبيرة في العلاقات السياسية والاقتصادية بين مختلف الدول إلى أن عقد اجتماع في جزر الأزور في 13 - 14 كانون الأول 1971 بين الرئيس الفرنسي جورج بومبيدو والرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون، وتم فيه الاتفاق على تخفيض قيمة الدولار وذلك برفع قيمة الذهب مع زيادة قيمة بعض العملات الأوروبية مع التزام الدول الأوروبية على عدم ممارسة أي ضغط لتحويل الدولار إلى الذهب. وتم الاتفاق

على عقد اجتماع خاص بوزراء مالية مجموعة الدول العشر الكبرى ومحافظي البنوك المركزية في مبنى سميثونيان في واشنطن للمدة من 17 - 18 كانون الأول 1971، وتم التوصل إلى اتفاق سمي فيما بعد باسم (اتفاق سميثونيان) تضمن مجموعة من القرارات أهمها : موافقة أمريكا على خفض قيمة الدولار بنسبة 7.9 % وهو أول تخفيض للدولار منذ عام 1934 (من 1 أوقية ذهب = 35 دولاراً لتصبح 1 أوقية ذهب = 38 دولاراً) وفي المقابل فقد قامت كل من اليابان ودول أوروبا برفع قيمة عملتها مقارنة بمعدلاتها في 1971 فقد رفع الين بنسبة 16.9 %، والجنيه الإسترليني، والفرنك الفرنسي بنسبة 8.57 %، والليرة الإيطالية 7.48 %، والفرنك السويسري 13.9 %، والفرنك البلجيكي والجيلدر الهولندي 11.6 % وذلك عندما قررت تقويم عملاتها بالدولار الكندي، ووافقت الولايات المتحدة على إلغاء الضريبة المفروضة على السلع المستوردة ثم تم التوصل إلى اتفاق مؤقت للسماح بتقلبات أسعار الصرف بنسبة 2.25 % صعوداً وهبوطاً لأسعار التعادل الجديدة التي تم التوصل إليها بموجب الاتفاقية الجديدة .

في عام 1972 وقعت ضغوط شديدة على الجنيه الإسترليني الأمر الذي أدى بالحكومة البريطانية للعودة إلى تعويم الجنيه مرة أخرى في حين قامت كل من هولندا وسويسرا واليابان إلى اتخاذ إجراءات تهدف إلى وقف تدفق الدولار الأمريكي إلى أسواقها، وإن نتائج الميزان التجاري لسنة 1972 جاءت مخيبة للآمال فقد استمر العجز في الميزان التجاري الأمريكي حتى وصل إلى 6.8 مليار دولار مقابل 2.7 مليار دولار للعام الماضي . وفي كانون الأول 1973 حدث تدفق شديد من الدولارات الى سويسرا؛ مما دفعها إلى التوقف عن تدعيم الدولار وأعلنت في 23 كانون الأول 1973 تعويم الفرنك السويسري . و في 12 شباط 1973 أعلن عن إقفال الأسواق النقدية في مختلف الدول الأوروبية، وأعلنت اليابان تعويم الين وأعلنت الولايات المتحدة تخفيضاً ثانياً في قيمة الدولار بنسبة 10 %، وكان هذا الإجراء طبيعياً تنصّ عليه الاتفاقيات الأخيرة. بعد صدمة نيكسون بدأت دول العالم تتعد عن شراء الدولار الأمريكي لذلك كان لابد من اجبارها على العودة لشراء الدولار الورقي، وهنا يظهر ثعلب السياسة الخارجية الامريكية ليلعب لعبته التي جعلت العالم يعود الى الدولار. في كانون الثاني 1973 عُيّن جورج شولتز مساعداً للرئيس نيكسون للشؤون الاقتصادية، فضلاً عن منصبه وزيراً للخزانة، وشهد الشهر التالي تشكيل لجنة البيت الأبيض الخاصة بشؤون الطاقة التي ضمت «هنري كيسنجر»، و«جورج شولتز» وكبير مستشاري الرئيس نيكسون للشؤون الداخلية، «جون أرليتشممان».

تشير أشرطة مسجلة نشرها البيت الأبيض مؤخراً إلى أن الرئيس الأميركي السابق ريتشارد نيكسون أمر مصلحة المحاصيل الداخلية بالتحري عن «المتبرعين اليهود الكبار» للحزب الديمقراطي. وقال نيكسون لقائد الأركان هولدمان في اجتماع مغلق في الثالث عشر من أيلول 1971: «ارجوك ان تعطيني اسماء اليهود». وتابع حسب الشريط قائلاً: اريد اسماء المتبرعين اليهود الكبار للديموقراطيين فهلا تحريت عن بعض هذا الحشو؟ فاقترح هولدمان ما يلي: «ينبغي ان نبحث عن متعصبين وطنيين يكرهون هؤلاء الناس» وأجابه نيكسون بلهجة متشددة «هيا تعقب هؤلاء السفلة» وقد ظهرت اشارات نيكسون القاسية الى اليهود في حديث اجراه مع المسؤول عن السياسة المحلية في عهده «جون ارليتشمان» في مكاتب الرئيس في مبنى السلطة التنفيذية في الشهر نفسه إذ قال «إن السلطة بين يدينا يا جون. أُن نستعملها للتحري عن المتبرعين ل(هابرت هامفري) والمتبرعين ل(ماسكي)؟ أُن نتحرى عن اليهود الذين يتسللون الى كل الجهات؟». عند هذه النقطة كان يجب على نيكسون أن يرحل فظهرت فضيحة (ووترغيت).

5. ظهور كسينجر

هنري ألفريد كسينجر دبلوماسي أمريكي ولد في 27 أيار عام 1923 في مدينة فورت الألمانية لأسرة يهودية هاجرت في عام 1938 إلى الولايات المتحدة. حصل في العام 1943 على الجنسية الأمريكية ويعتبر أحد ألمع السياسيين الأمريكيين، ومهندس السياسة الخارجية الأمريكية في عهد إدارتي كل من الرئيسين ريتشارد نيكسون وجيرالد فورد، عدا عن كونه مستشاراً في السياسة الخارجية في إدارتي كل من الرئيسين كينيدي وجونسون. تخرج من جامعة هارفرد، وأصبح أستاذاً في العلاقات الدولية في الجامعة نفسها التي تخرج منها برز نجم هنري كسينجر في عام 1955، بمساعدة نيلسون روكفلر حيث أصبح نجم كسينجر عاليًا في الأفق قبل أن يُصبح مستشاراً للحملة الانتخابية للمرشح «نيلسون روكفلر» عملاق النفط الأمريكي الذين عينه مستشاراً لمؤسسة «روكفلر»، وقد لخص «كسينجر» استراتيجية مؤسسة «روكفلر العالمية» بقوله «إن سيطرت على النفط، فإنك تسيطر على أمم بأكملها، وإن سيطرت على الغذاء، فإنك تسيطر على الشعوب، أما إن سيطرت على المال فإنك تسيطر على العالم بأسره».

قام كسينجر بصياغة أفكاره من خلال دراسة التاريخ التي بدأها في رسالته للدكتوراه عن الحروب النابليونية ونتائجها في القرن التاسع عشر، ونشرها في كتابه «استعادة العالم» الذي رأى فيه أن بريطانيا نجحت من خلال الدبلوماسية والسياسة في الحفاظ على السلام الأوروبي، من

1815 حينما هزم نابليون بونابرت وحتى 1914 عندما نشبت الحرب العالمية الأولى. هوس كيسنجر بإيجاد التوازن الدولي، كان أيضاً محرك زيارة الرئيس الأميركي ريتشارد نيكسون إلى بكين عام 1972، التي أدخلت الصين إلى الاقتصاد العالمي. شغل كيسنجر منصب مستشار الرئيس (ريتشارد نيكسون) لشؤون الأمن القومي في المدة 1969 وحتى 1973، كذلك، شغل كيسنجر في الفترة 1973-1977، منصب وزير الخارجية لدى كل من نيكسون وفورد. كانت المهمة التي ركز عليها كيسنجر في تلك الفترة هي تأكيد قيادة الولايات المتحدة الأمريكية للعالم وإعادة ربط النظام النقدي الدولي بالاقتصاد الأمريكي.

في شهر أيار 1973 وفي فيلا عائلة «والنبرغ» السويدية ذات النفوذ المالي والاقتصادي الواسع والواقع في جزيرة «سالترجوبادن» تم عقد اجتماع لمجموعة «بيلدبيرغ» وهي مجموعة تجتمع سنويا تحت حراسات مشددة لمدة ثلاث أيام سنويا لمناقشة الأوضاع السياسية والاقتصادية العالمية ومستقبل تلك الأوضاع، وكان من بين الحضور (هنري كيسنجر)، و(زيغنو بريجنسكي)، و(ولتر ليفي) مستشار نفطي ومعد ورقة بيلدبيرغ بالإضافة الى (ديفيد روكفلر) عملاق النفط الأمريكي ومالك بنك تشيس ماهاتن والورد (غرنيهيل) عن شركة بريتيش بتروليوم، و(جورج بول) عن مؤسسة ليمان براذرز، و(جايمس اكنز) مستشار من البيت الأبيض و(روبرت اندرسون) رئيس مجلس إدارة شركة اتلانتيك رشيغيلد النفطية، و(وليام بندي) عضو مجلس العلاقات الخارجية، نيويورك، و (اي . جي . كولاو) نائب رئيس شركة إكسون النفطية، و(آرثر دين) شريك قانوني لدار سوليفان آند كروميل، و(هنري . جي . هينز) رئيس مجلس إدارة شركة هينز، وولتر ليفي، روبرت ميرفي (من كبار موظفي وزارة الخارجية سابقاً)، جون تاور (سيناتور)، وكارول ويلسون (أستاذة في جامعة ام . آي . تي، (سير إيريك دريك) رئيس مجلس إدارة بريتش بتروليوم، و(دينيس هيلي) عضو برلمان البريطاني، و(سير إيريك رول) نائب رئيس شركة ووربيرغ وشركائه، و(سير رينالد مالدينغ) عضو البرلمان البريطاني، و(رينيه غداينير دو ليلياك) من شركة البترول الفرنسية، و(البارون ادموند دي روتشيلد (مصري)، و(ايغون باهر) وزير وزارة الحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني، و(هيلموت شميدت) وزير المالية الألماني، و(بريجيت برويل) من مجلس مدينة هامبورغ، و(ثيو شومر) ناشر صحيفة دي زيت الألمانية، و(أوتو وولف فون اميرنوجن) من غرف التجارة الألمانية، و(جيفاني اغنيللي) شركة فيات الإيطالية، و(المركز سيتاديني سيزي)، و(رافائيل جيت) رئيس مجلس إدارة شركة أبني الإيطالية و(رايغو ليفي) (من جريدة لاستمبا الإيطالية، و(أولوف بالمه) رئيس الوزراء السويد، و(ماركوس والنبرغ) رئيس مجلس إدارة سي _ بانكين، و(كريستر

ويكمان (حاكم البنك المركزي السويدي، و(اف.جي . فيليبس (رئيس مجلس إدارة شركة فيليبس الهولندية ، و(غيريت أ. واجنر) ، و(ماكس كوهنستا من .) رئيس مجلس إدارة شركة رويال دتش شل). وكان المتحدث الرئيسي في الاجتماع هو «والتر ليفي» الذي استعرض موضوع ابتعاد الدول عن شراء الدولار بعد قرارات نيكسون ولجوء الدول الى شراء الذهب من الأسواق. وكذلك موضوع رفض الحكومة الأمريكية طلب رفع معدل إنتاج البترول محلياً المقدم من منتجي النفط المحليين المتخوفين من السماح باستيراد مفتوح للنفط يجعل النفط المستورد من الخليج أرخص من الإنتاج المحلي فتنهار أعمالهم مما ولد أزمة كبيرة في كمية الطاقة المطروحة وبهذا باتت أمريكا بين خيارين الأول إما رفع سعر النفط داخل البلاد والسماح باستخدام آبار جديدة ورفع الإنتاج وتغيير قوانين البيئة أو تسمح بتدفق النفط المستورد مما سيحول النفط المستورد لأرخص من النفط المحلي بحكم فارق الأسعار بين ما تصدره دول النفط وبين السعر المحلي فيكون النفط المستورد رائج بينما الإنتاج المحلي يصاب بالركود. عرض كيسنجر على الاجتماع خطته في تغيير الوضع في تغيير الوضع ودفع الدول الى طلب الدولار. صدر عن الاجتماع عدة قرارات كان أهمها :

1. رفع سعر برميل النفط الخام اربعة اضعاف، من 3 دولار للبرميل الواحد الى 12 دولاراً عام 1973.

2. شن حظر نفط عالمي لفرض ارتفاع في أسعار النفط.

3. منع لجوء العالم الى الطاقة النووية البديلة عن الطاقة الأحفورية.

4. محاولة عرقلة النمو الصناعي العالمي لكي يعيدوا ترجيح الكفة لصالح المحور الإنجلو-أمريكي المالي وللدولار الأمريكي.

من أجل تحقيق ذلك الهدف طلب كيسنجر من المجتمعين أن يكون مطلق التصرف في تنظيم السياسة الخارجية الأمريكية، وكان له ما أراد مع انشغال الرئيس الأمريكي «ريتشارد نيكسون» بالالتزامات التي وجهت له في ما عرف لاحقاً باسم «فضيحة ووترغيت»؛ فأصبح كيسنجر مطلق اليد في وضع سيناريو لعبته المالية.

كان لا بدّ من فك ارتباط الدولار بالذهب «المحدود كميته» واعادة ربطه بالبترول، حتى تكون عملة الاحتياطي المركزي «الدولار» هي العملة الاحتياطية لكل بنوك دول العالم، وفي الفترة

ما بين 1971 و1973 تم مضاعفة أسعار النفط أربعة مرات ومن ثم اختلقوا عذرا واهيا «حرب أكتوبر» حتى يتسنى لهم تبرير زيادة أسعار الذهب الأسود وبالتالي كان لابد لمبرر آخر وهو حظر تصدير الذهب كردة فعل على حرب أكتوبر لكن الإجراءات التي أدت الى رفع أسعار النفط بالمقابل كانت في مايو عام 1973 أي قبل حرب أكتوبر بخمسة أشهر.

بدأ كيسنجر بالقيام بمجموعة اتصالات وزيارات للدول المصدرة للنفط وعلى رأسها المملكة العربية السعودية، وقد تمكن بدايةً من إقناع الملك فيصل باستعمال الدولار الأميركي فقط كوسيلة لبيع وشراء النفط مقابل وعود قطعها واشنطن بتزويد الرياض بأسلحة حديثة، وتعهدهات بضمان أمنها وبدور قيادي لها في المنطقة، إلى جانب تمكنه من إقناع العاهل السعودي بإيداع عائدات المملكة النفطية في البنوك الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة، لتعود الدولارات مرة جديدة إلى المؤسسات الغربية الأميركية، فيما يعرف بـ«إعادة تدوير الدولار». لقد لعب كيسنجر على وتر خوف الملك فيصل ابن عبد العزيز ملك السعودية من السوفيت،. وبحلول عام 1977، كانت السعودية قد اشترت نحو 20% من جميع سندات الخزانة الأميركية المبيعة للأجانب. وتم فرض هذا الأمر على منظمة أوبك.

لكن كانت هناك عقبة تواجه خطط كيسنجر ألا وهي أن أحداث ارتفاع في أسعار النفط أربعة اضعاف يحتاج الى هزة كبيرة تجعل العالم يؤمن بأهمية النفط. من هذا المنطلق بدأ كيسنجر التخطيط لحرب تشرين 1973. والتوقيت هنا مهم جداً فالحرب يجب أن تقع قبل نهاية عام 1973 وفي الوقت الذي يكون فيه العالم مازال يترنح من صدمة «نيكسون» ولم يتوصل بعد الى القناعه الكاملة بنظام «البترو دولار».

في آب 1973 يجتمع الملك فيصل والرئيس المصري أنور السادات في الرياض سراً، حيث تم التوصل إلى اتفاق بموجبه يستخدم العرب «سلاح النفط» كجزء من الصراع العسكري القادم. وكان الهدف هو زيادة سعر النفط الخام، وفعلاً ارتفع سعره إلى 13 دولاراً للبرميل الواحد. بمعنى آخر ارتفع سعر برميل النفط الخام بمعدل 400%، وهذا يعني طبع و ضخ المزيد من الدولار، علماً أن طبع ورقة 100 دولار يكلف الخزينة الامريكية 35 سنتاً. هذه الخطة أجبرت دول العالم على التهافت لشراء الدولار للحصول على حاجياتها من النفط، وقدمت لأريكا سلعاً ذات قيمة مادية مقابل عملة ورقية عادية. وعملت المطابع الأميركية بكل طاقتها لطباعة الدولار دون أن تضطر الدولة لتعويضه بالذهب.

6. حرب تشرين الأول 1973

في 6 تشرين الأول 1973، هاجمت مصر وسوريا القوات الإسرائيلية في شبه جزيرة سيناء وهضبة الجولان. استطاع الجيش المصري عبور قناة السويس واستقر على الضفة الشرقية للقناة يوم 10 تشرين الأول. في صباح يوم 7 تشرين الأول ولم يكن مضي على بدء المعارك أكثر من عشرين ساعة بعث حافظ إسماعيل برسالة إلى كيسنجر، جاء فيها بالنص في البند رقم 6 من الرسالة (أننا لا نعتمد تعميق مدى الاشتباكات أو توسيع مدى المواجهة) وقد أورد ذلك الأستاذ محمد حسنين هيكل الذي نشر النص الكامل للرسالة في كتابه (أكتوبر 73 السلاح والسياسة) وقد قام كيسنجر بنقل هذه الرسالة فور وصولها له إلى جولدا مائير رئيسة وزراء إسرائيل وتمت المحافظة على مطار العريش الذي أستقبل الجسر الجوي الأمريكي لنجدة إسرائيل ولم يتم ضربة طيلة المعركة. طبقاً لمذكرات الرئيس المصري أنور السادات فإن كيسنجر أبلغه أنه لا يمكنه الحصول على دعم أمريكي في المفاوضات بينما هو الطرف المهزوم؛ مما فسر على أنه ضوء آخر بشن الحرب المحدودة التي لا تكسر «إسرائيل» وتنقذ ماء وجه السادات، وهذا ما قد يفسر سبب عدم تطوير الهجوم بعد عبور القناة والانتظار لمدة ستة أيام ضاعت خلالها فرصة المباغثة.

اقترح كيسنجر دعوة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي إلى نهاية للقتال بين مصر وإسرائيل، والعودة إلى حدود وقف إطلاق النار عام 1967. وقد وافق الاتحاد السوفيتي على المقترح ولكن المصريين رفضوا ذلك. عند هذه النقطة قام كيسنجر بزيارة خاطفة إلى تل أبيب حيث أخبر الإسرائيليين عدم ممانعة الولايات المتحدة إذا رغب الجيش الإسرائيلي في التقدم وبالفعل في 16 تشرين الأول، عبرت قوات الجيش الإسرائيلي قناة السويس بما يعرف باسم «ثغرة الدفرسوار»، وتمت محاصرة الجيش الثالث المصري وبدأ السادات في إظهار الاهتمام بوقف إطلاق النار. أعلنت السعودية خفض الإنتاج بنسبة 15%، ومن خلال الأوبك تم رفع سعر النفط بنسبة 70% ليصل السعر إلى 5 دولارات و12 سنتاً لتحصده السعودية الأرباح. في التاسع عشر من تشرين الأول اضطرت السعودية لتفعيل حظر النفط بعد أن سبقتها ليبيا؛ لتفادي حالة الغضب التي سرت بين الجماهير العربية، حينما أقر الكونغرس الأمريكي اعتماد معونة عسكرية عاجلة لدعم إسرائيل بمبلغ 2.2 مليار دولار. قام الرئيس السوفيتي (بريجنيف) بدعوة كيسنجر لزيارة موسكو للتفاوض على اتفاقية. وتفتق ذلك عن اقتراح أمريكي-سوفيتي لوقف إطلاق النار يعقبه محادثات سلام، صدق عليه مجلس الأمن الدولي يوم 22 تشرين الأول في القرار 338. وبعد ذلك، رفض

الإسرائيليون التوقف. وفي 24 تشرين الأول، بعث بريجنيف برسالة على الخط الساخن إلى نيكسون اقترح فيها إرسال الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي قوات إلى مصر لتنفيذ وقت إطلاق النار، وهدد بريجنيف نيكسون إذا رفض الاقتراح قائلاً: «سنكون في مواجهة الحاجة الملحة إلى دراسة مسألة اتخاذ قرار ملائم بشكل أحادي»، هدأت الأزمة عندما تبني مجلس الأمن القرار 340، والذي دعا إلى وقف إطلاق النار، وسحب القوات كافة إلى وضعها التي كانت عليه في 22 تشرين الأول، ووضع مراقبين أميين وقوات حفظ سلام لمراقبة وقف إطلاق النار. وفي هذه المرة، وافق الإسرائيليون على القرار؛ وهكذا، انتهت حرب 1973.

كان الرئيس «نيكسون» يعاني من لسعات الانتقادات التي توجه له في دوامة «ووترغيت» وفي الوقت نفسه يعرف أسلوب كيسنجر في إدارة ملف الحرب لذلك؛ حاول أن يحاصر جهود كيسنجر في إطالة أمد الحرب فعمد - كما يذكر كيسنجر في مذكراته - إلى استغلال سفر الأخير إلى موسكو لمناقشة السوفيات في ترتيبات ما بعد الحرب يوم 20 تشرين الأول وبعث برسالة إلى الرئيس السوفيتي «بريجينيف» عبر السفير السوفيتي في واشنطن، قائلاً «إن الالتزامات التي يلزم بها نفسه كيسنجر، خلال محادثاتكم، أوليها كامل دعمي دون تحفظ». يقول كيسنجر عن هذه البرقية «لقد صعقت فمثل هذه المذكرة لا تبقي لدي أي إمكانية لتأخير الأمور أو تأجيلها». ولتجنب أي محاولة لتأخير أو تعديل الرسالة عمد «نيكسون» إلى أسلوب غاية في الدهاء وهو أنه كتب في نهاية الرسالة وبخط يده عبارة «السيدة نيكسون تشترك معي باهدائك أصدق تحياتها الشخصية للسيدة بريجنيف ولكم أنتم أيضاً»؛ هذه العبارة تمنع أي محاولة قد يقوم بها أي شخص في تعديل نص الرسالة وهو أسلوب معروف في المحادثات التي تخرج من البيت الأبيض. وليؤكد بريجنيف أنه استلم الرسالة وفهمها فقد كتب بخط يده أيضاً في ذيل رده المكتوب بالإله الكاتب عبارة «تشكركم السيدة بريجنيف على ما ابدتتموه نحوها من تحيات صادقة، وتشترك معي هي أيضاً لتهديكم تقديرها الشخصي للسيدة نيكسون ولكم أيضاً»؛ وبذلك أصبح لزاماً على كيسنجر إنهاء الحرب، فقد حاصره الرئيسان في زاوية ضيقه ومنحاهما سلطة اتخاذ الإجراءات لوقف الحرب.

7. قصة حظر تصدير النفط

من أجل تحقيق الهدف المتفق عليه في اجتماع مجموعة «بلديريغ» برفع أسعار البترول بنسبة 400 %، تم عقد سلسلة من الاجتماعات التي ضمت «هنري كيسنجر»، و«أنور السادات» الذي أرسل مبعوثه الخاص «حافظ إسماعيل» للالتقاء سراً بالوزير الأمريكي عدة مرات.

كانت خطة كيسنجر تقضي بترتيب إشعال حرب محدودة بين إسرائيل وكل من مصر وسوريا. وجه كيسنجر دعوة لمبعوث السادات حافظ إسماعيل للقاء الرئيس نيكسون في شباط 1973 وقام باصطحابه لاجتماعات سرية لمدة يومين في منزل خاص اعد لهذا الغرض في إحدى ضواحي نيويورك، وفي ذلك يقول كيسنجر «وزارة الخارجية لم تكن على علم بأي من الاجتماعات السرية التي عقدتها مع إسماعيل علي مدار يومين لاستعراض شامل للعلاقات المصرية الأمريكية»، وقبل وصول إسماعيل إلى واشنطن كتب نيكسون إلى كيسنجر يقول «لقد حان الوقت لتتوقف عن رعاية المواقف الاسرائيلية المتصلبة، فقد أدت مواقفنا السابقة الي ترسيخ انطباع لديهم من أننا سنقف بجانبهم حتى في ممارساتهم اللا منطقية».

تم اطلاع السعوديين على ما يجري في قناة مباحثات إسماعيل-كيسنجر السرية. وكانت السعودية هي أكبر منتج للنفط وسيكون لها دور رئيس في عملية حظر النفط العربي عن الغرب ولزيادة المتوقعة في أسعاره، وفي الوقت نفسه حصل تطور آخر بالانخفاض الكبير الذي طرأ على سعر الدولار بنسبة 40 % مقابل المارك الألماني خلال شهري شباط (فبراير) وآذار 1973 وأصبح النظام المالي العالمي يعيش حالة من التقلب المتزايد.

في آذار 1973 زارت غولدا مائير رئيسة وزراء إسرائيل الولايات المتحدة حيث رفضت - كما هو متوقع منها- أفكار نيكسون والخضوع لأي ضغوط لتغيير موقف إسرائيل المتعنت، أبلغت غولدا مائير نيكسون بأن العرب لا يمتلكون أي خيار عسكري وبأن الوضع لإسرائيل لم يكن افضل مما هو عليه الآن. بتاريخ 11 نيسان 1973 تم عقد الاجتماع الثاني بين كيسنجر وإسماعيل، وكانت الاستعدادات الحربية قد بدأت بعد اجتماعهما الأول حيث تم تحريك قوات من دول عربية حليفة لأمريكا إلى الجبهتين المصرية والسورية بعلم وموافقة ضمنية من واشنطن.

سافر «كيسنجر» إلى السعودية والتقى بالملك فيصل، واتفقا على أن يكون بيع النفط السعودي بالدولار الأمريكي فقط على أن يتم استثمار تلك الدولارات في سندات الخزنة الأمريكية مع تقديم وعد بحماية العرش السعودي وتوفير الأمن العسكري لحقول النفط وتوفير الأسلحة العسكرية المتطورة لهم أيضا . وقد تم تعيين المصري (ديفيد ملفورد) مستشارا للاستثمارات لمؤسسة النقد السعودي (ساما) وليقوم بتوجيه البترو دولار السعودي للاستثمار في البنوك المناسبة تحديداً في نيويورك ولندن . في ذلك الاجتماع أعاد الملك على مسامع كيسنجر ما حصل لسمعة المملكة بعد هزيمة القوات العربية في حرب 1967. ففي يوم 6 حزيران 1967 طرح العراق فكرة حظر تصدير

النفط واتخذ قراراً بمنع تصدير النفط للدول المتحالفة مع إسرائيل وعلى رأسها أمريكا وبريطانيا، والذي طبقته فعلياً بدءاً من يوم 6 حزيران. وفي مؤتمر قمة الخرطوم في 29 آب عام 1967، أعاد العراق وليبيا طرح موضوع الحظر مرة ثانية، لكن فيصل رفض رافعاً الشعار أن النفط ليس سلاحاً بل هو مورد اقتصادي يتعين استخدامه في حدود المصالح الاقتصادية والتجارية. وقد تمت معاقبة كل من الحكومة العراقية بانقلاب 17 تموز 1968 ومعاقبة المملكة الليبية بانقلاب 1969 .

فيما يخصّ حظر النفط فقد كانت الية تطبيق الحظر مضحكة جدا فالسعودية وكما قال وزير النفط السعودي (احمد زكي يماني)، كانت تطلب من ريان كل سفينة بترولية التعهد بعدم نقل البترول لدولة عليها حظر. وقد استمر الحظر (150) يوماً. في تشرين الثاني عام 1973 تم زيادة نسبة التخفيض في الإنتاج إلى 25 %، وفي كانون الأول من العام نفسه تم رفع الأسعار بنسبة 70 %؛ ليصبح سعر البرميل 11.5 دولار متخطياً لأول مرة حاجز العشرة دولارات. بعد الحرب طلب كيسينجر من شاه إيران أن يطلب من الدول المنتجة بالخليج زيادة الأسعار. وعندما حاول أحمد زكي يماني وزير النفط السعودي في أثناء حرب أكتوبر الاستفسار عن اسباب زيادة الأسعار كانت إجابة الشاه له «اطلب من مليكك أن يسأل كيسنجر فعنده الجواب».

وبعد انتهاء المعركة عملياً، وفي نوفمبر عام 1973 تم زيادة نسبة التخفيض في الإنتاج إلى 25 %، وفي ديسمبر من نفس العام تم رفع الأسعار بنسبة 70 %، ليصبح سعر البرميل 11.5 دولار متخطياً لأول مرة حاجز العشرة دولارات. لاحقاً بضغط من كيسينجر وبضغط من السادات رفع الحظر سريعاً في 17 آذار 1973 باستثناء ليبيا التي لم ترفع الحظر وانتهت الأزمة كما بدأت بتوافق بين الاطراف المختلفة و بتحقيق مصالح الولايات المتحدة فوقت البداية ووقت النهاية حقق المصالح ولم يحقق ضرر مطلق فكان الأمر عملياً متوائماً لحد كبير مع المصالح الأمريكية.

وكان من نتائج الحظر المزعوم :

1. تم رفع أسعار النفط من 3 إلى 12 دولاراً للبرميل، وشكلت تلك الطفرة للسعودية والخليج بداية تكوين ثروات واسعة.
2. بالنسبة للولايات المتحدة فقد كانت المستفيد الأكبر من الحظر البترولي حيث كان إنقاذ لاقتصادها.

3. تحسن موقف الدولار مقابل تراجع عملات أوروبا واليابان.
4. أدى ارتفاع سعر البترول كنتيجة للحظر إلى إضعاف الاقتصاد في أوروبا واليابان لصالح الاقتصاد الأمريكي.
5. سجلت أرباح الشركات البترولية الأمريكية معدلات قياسية للأرباح لم يسبق لها مثيل بشكل ربما نشعر به حينما نعلم ان نصيب العرب عام 1974 كان 60 مليار دولار أما أرباح الشركات الأمريكية كانت 420 مليار دولار فقط في التكرير والتسويق بخلاف الأرباح الأصلية في النفط نفسه.
6. انتعش الاقتصاد الأمريكي نتيجة الودائع والاستثمارات العربية الهائلة التي انهالت على البنوك والشركات الأمريكية.
7. تم تجميد قوانين البيئة الخاصة بالهواء والماء السابق إصدارها، التي كانت تمثل ضغطاً على صانع القرار ومشكلة لمنتجي الطاقة في الولايات المتحدة.
8. تشكيل سوق حرة في «روتterdam»، فضلاً عن ظهور مضاربة محمومة على النفط في كل مكان. حتى أن الحمولات المشتراة كانت تباع عدة مرات وهي في طريقها بين مرفأ التحميل والمرفأ المقصود.
9. استغلال شركات البترول الإنجلو-أمريكية لاستثمارات بملايين الدولارات في حقول بحر الشمال المحفوفة بالمخاطر لجني فوائد عالية لم تكن ممكنة قبل تأمين خطة كيسينجر للحظر.
10. تمكنت (شركة مساعدة البلدية) المشكلة من تسعة بنوك هي تشيس ماهااتن، سيتي بانك، وبنك لندن-نيويورك للاستثمارات وبنك لازارد فرييرز وبنوك أخرى ف برئاسة (ديفيد روكفلر) من السيطرة على اقتصاد الولاية لتسديد مديونية البنوك.
11. حققت المؤسسات المصرفية في نيويورك ولندن وشركات النفط «الاحوات السبع» المتعددة الجنسية في لندن ونيويورك أرباحاً هائلة. فقد حلت شركة إكسون محل شركة جنرال موتورز كأكبر شركة أمريكية في إجمالي الأرباح بحلول 1974 تبعتها «أخواتها» من أمثال شركة موبيل، وتكسكو، وشيفرون، وجلف.

12. الحجم الأكبر من أرباح دولارات أوبك تم إيداعها في بنوك لندن ونيويورك الرئيسية تحديداً البنوك التي كانت تتعامل بالدولار، وتتعاطى تجارة النفط الدولية. تشيز ماهاغن، سيتي بانك، مانيفوفاكتشر هانوفر، بنك أميركا، باركليز، لويدز، ميدلاند بانك، كلها بنوك تتمتع بالمكاسب والأرباح الفجائية الناتجة عن صدمة البترول.

تحققت النتيجة الرئيسية بالنسبة لمخططيها وهي رفع أسعار النفط بنسبة 400% وطبقاً لما تم الإتفاق عليه في اجتماع مجموعة بيلديبرغ في أيار 1973 أي قبل اندلاع الحرب بخمسة أشهر. ومثل هذا الارتفاع الفلكي في سعر النفط أمر لم يكن بالإمكان السماح بحدوثه لولا رغبة الولايات المتحدة ومصالحتها في المقام الأول. وطبقاً لدراسة أعدها البروفسور جورج. سي. لودج George C Lodge . وتشكل جزءاً من المنهج الذي يدرس لطلبة الماجستير في مساق شؤون النفط الدولي بكلية إدارة الأعمال بجامعة هارفارد فإن ضمان الإمدادات النفطية للغرب ليس وحده الذي يشكل أحد مطالب الأمن القومي فيما يتعلق بموضوع النفط، بل هناك سعر النفط أيضاً.

الدولار عملة المبيعات النفطية

في عام 1975 وبموجب مبادرة من إيران والسعودية، وافقت منظمة البلدان المصدرة للنفط أوبك علي اعتماد الدولار الأمريكي العملة الوحيدة لمبيعاتها النفطية، بحيث لم تعد تقبل أي عملات أخرى بما في ذلك الجنيه الإسترليني. كان ذلك في الواقع بمثابة استبدال لمعيار الذهب الذي تم الاتفاق عليه في قمة بريتون وودز كأساس لنظام الصرف العالمي، بنظام صرف الدولار النفطي غير المستقر في الواقع تحت هيمنة بلد واحد هو الولايات المتحدة والنخبة المالية الأمريكية في الـ 50 سنة. وهكذا تم استبدال معيار الذهب الأصفر بمعيار الذهب الأسود، وكانت الولايات المتحدة قد اعترضت بشدة على مقترح للمفوضية الأوروبية عام 1974 باعتماد الذهب أساساً في الميزان التجاري الداخلي لدول المجموعة الأوروبية حيث قيمت سعر الذهب بحدود 150 دولاراً للأونصة. وقتها اعتبرت الولايات المتحدة المشروع الأوروبي بمثابة محاولة لإضعاف دور الدولار، وتوجه وكيل وزارة الخزانة بوول فولكر وقتها إلى أوروبا لإبلاغ الاعتراض الأمريكي علي محاولة إعادة إدخال الذهب إلي النظام النقدي بأي حال. وعندما أصبح فولكر رئيساً للإحتياط الفيدرالي (البنك المركزي الأمريكي) عام 1979 كشف عن السياسة النقدية الجديدة للاحتياط الفيدرالي، وهي السياسات نفسها التي تبنتها بريطانيا أيضاً خلال سنوات مارغريت تاتشر.

عندما نضع الأحداث في تسلسلها التاريخي يتبين حجم اللعبة التي حصلت امام انظار العالم وكيف تمكنت السياسة الامريكية من اقناع بقية الدول بالقبول باخذ الدولار الورقي مقابل الاستغناء عن احتياطياتها من الذهب وكيف تم ذلك بكل سلاسه فلم تكن «ووترغيت» محض صدفة ولم تكن حرب تشرين الأول 1973 ضد اسرائيل عشوائية او قراراً عربياً، ولم يكن قرار حظر النفط منطلقاً من التضامن العربي ولم يركع وزير خارجية أمريكا باكياً امام ملك السعودية متوسلاً تزويد طائرته بالنفط، ولم تكن الصلاة في القدس هي الدافع لقطع النفط فقد كان كل هذا كان مدبراً في واشنطن ولندن ومنسقا بحرفية ودبلوماسية سرية بالغة من مستشار الأمن القومي ووزير خارجيه ريتشارد نيكسون آنذاك هنري كيسينجر.

المصادر

1. زينب عوض الله، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، جامعة الإسكندرية.
2. سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير، الدار المصرية اللبنانية القاهرة، 1999.
3. شوقي طارق، مذكرة شهادة الماجستير، جامعة الحاج لخضر كلية الاقتصاد، 2009.
4. صبحي تادريس قريصة، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، 1984.
5. محاضرات حنان الجشعم، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، جدة.
6. محمد دويدار، أسامة الفولي، مبادئ الاقتصاد النقدي، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية، 2003.
7. مذكرات الفريق سعد الدين الشاذلي.
8. مذكرات هنري كيسينجر.